

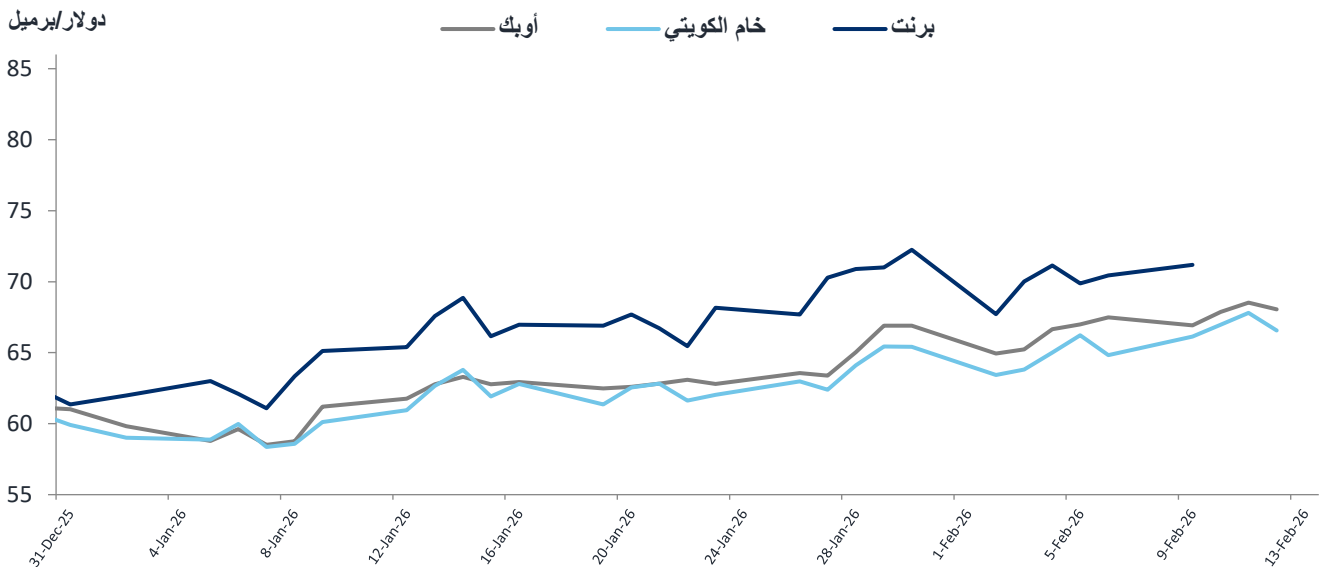
فبراير 2026

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

استقرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة بدعم من المخاطر الجيوسياسية

حافظت أسعار النفط الخام على استقرارها عند مستويات مرتفعة، لتتداول بالقرب من أعلى المتوسطات الشهرية المسجلة خلال خمسة أشهر، بدعم من استمرار التوترات الجيوسياسية المرتبطة بإيران، في وقت ظلت فيه الإمدادات الروسية خاضعة للعقوبات. كما تلقت الأسعار دعماً إضافياً بعد صدور بضع البيانات الاقتصادية الإيجابية في الولايات المتحدة، بما في ذلك بيانات التضخم وسوق العمل. في المقابل، حد الارتفاع الحاد في مخزونات النفط الخام الأميركية خلال الأسبوع الأول من الشهر، بالتزامن مع تراجع معدلات تشغيل المصافي، من المكاسب الإجمالية للأسعار. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما تزال الأسواق تأخذ في الاعتبار مخاوف فائض المعروض على المدى القريب، والتي تعززت عقب إعلان الولايات المتحدة عن خطط لإحياء إنتاج النفط من فنزويلا.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وعلى الصعيد الجيوسياسي، فعلى الرغم من استمرار المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران بشأن القدرات النووية الإيرانية، إلا أن الولايات المتحدة أرسلت حاملة طائرات ثانية إلى منطقة الشرق الأوسط لزيادة الضغط على إيران، مما أدى إلى تأجيج التوترات الجيوسياسية في المنطقة وإضافة علاوة مخاطر حرب إلى أسعار النفط الخام. وقامت القوات الأميركية مؤخراً باعتراض ناقلة نفط ثانية مرتبطة بإيران في إطار جهود تهدف إلى الحد من الإمدادات القادمة منها، على الرغم من أن الحكومة الأميركية وصفت ذلك بأنه عملية اعتراض. وفي ذات الوقت، تصاعدت الهجمات بين روسيا وأوكرانيا مؤخراً بعد أن كانت قد هدأت خلال الشهر الماضي. وشمل أحدث هجوم استهداف طائرات مسيرة للبنية التحتية للطاقة في روسيا، بما في ذلك مصفاة فولجوجراد التابعة لشركة لوك أويل في جنوب روسيا. كما استهدف هجوم آخر بطائرات مسيرة منشآت في ميناء تامان الروسي وخزانات وقود. وفي المقابل، استؤنفت تدفقات الوقود من فنزويلا بعد أن خففت الولايات المتحدة العقوبات على صادراتها، على الرغم من استمرار القيود على الشحنات المتجهة إلى كوبا، والصفقات التي تشمل شركات صينية، وهايكل النفط مقابل الديون.

وعلى صعيد الطلب، ساهمت أحدث بيانات صادرة عن سوق العمل في الولايات المتحدة في تهدئة المخاوف بشأن التأثير الاقتصادي للرسوم الجمركية. وجاءت البيانات أفضل من التوقعات، مما دعم التوقعات المتعلقة بنمو الاستهلاك في الولايات المتحدة، في حين ساهم تراجع معدل التضخم بأكثر من المتوقع، بعد انخفاضه للشهر الثاني على التوالي في يناير 2026، الآمال بخفض سعر الفائدة مرتين على الأقل خلال العام الجاري. وفي المقابل، أفادت شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، أكبر منتج ومورد للنفط والغاز

في الصين، بأن الطلب على النفط في البلاد يتوقع أن يستقر بدءاً من هذا العام وحتى العام 2030، مع زيادات هامشية في الطلب في ظل فائض المعروض وتوقع تراجع الإنتاج المحلي من المنتجات النفطية المكررة. أما الهند، فمن المتوقع أن تسجل مستوى قياسياً جديداً في إنتاج الوقود والمنتجات المكررة خلال السنة المالية المقبلة.

أما على صعيد الإمدادات، ارتفع إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة للمرة الأولى هذا العام خلال الأسبوع الأول من فبراير 2026، ليصل إلى 13.7 مليون برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في 6 فبراير 2026، وذلك بعد شهر من الأحوال الجوية القاسية. وجاء هذا الارتفاع على الرغم من تراجع إمدادات المنتجات النفطية خلال الأسبوع ذاته، إلى جانب انخفاض عدد منصات الحفر النفطية الذي بلغ أدنى مستوياته منذ بداية العام. كما شهد إنتاج الأوبك تراجعاً حاداً خلال الشهر، مدفوعاً بانخفاض واسع النطاق في مستويات الإنتاج لدى معظم الدول الأعضاء.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

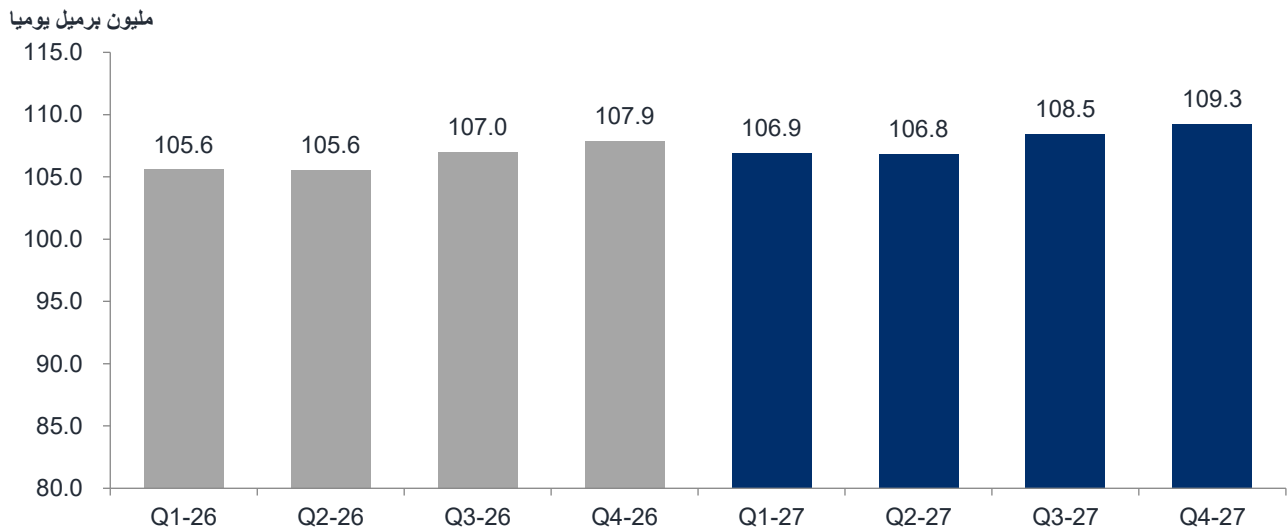
ارتفعت أسعار النفط الخام بأكثر من نسبة 11 في المائة منذ بداية العام الجاري، بدعم من المخاوف الجيوسياسية المرتبطة بالعلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، وروسيا وأوكرانيا، بالإضافة إلى التطورات الأخيرة المتعلقة بتسوية القضايا بين الولايات المتحدة وفنزويلا. وظلت أسعار مزيج خام برنت عند مستويات مرتفعة، لتتداول بالقرب من مستوى 67 دولار أمريكي للبرميل، بعد أن تجاوزت حاجز 70 دولار أمريكي للبرميل، والذي يعتبر أعلى مستوياته المسجلة في ستة أشهر خلال الأسبوع الأخير من يناير 2026. وأضافت المحادثات النووية الجارية بين الولايات المتحدة وإيران علاوة مخاطر حرب إلى السوق، وقدمت دعماً قوياً لأسعار النفط الخام، في ظل استخدام الولايات المتحدة لعدة أدوات للضغط على إيران للدخول في مفاوضات، بما في ذلك احتجاز ناقلات نفط، على غرار الإجراءات التي اتخذتها مع فنزويلا في وقت سابق من هذا العام. كما قامت إيران بإجراء مناورات بحرية في مضيق هرمز قبيل المحادثات، مما أبقى مستويات التوتر مرتفعة في المنطقة. في المقابل، دفعت الأسعار المرتفعة للنفط الخام بعض منتجي الأوبك وحلفائها إلى توقع استئناف زيادة الإمدادات اعتباراً من أبريل 2026، وفقاً لتقرير نشرته وكالة بلومبرج.

وعلى صعيد الاتجاه الشهري للأسعار، سجل متوسط أسعار النفط الخام مكاسب خلال شهر يناير 2026 بعد ثلاثة أشهر متتالية من التراجع خلال الربع الرابع من العام 2025. وارتفع متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بمعدل قوي بلغت نسبته 6.4 في المائة ليصل إلى 66.7 دولار أمريكي للبرميل خلال شهر يناير 2026، مقارنة بمتوسط بلغ 62.7 دولار أمريكي للبرميل في ديسمبر 2025. في المقابل، سجل متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية زيادة محدودة بنسبة 1.0 في المائة ليبلغ 62.3 دولار أمريكي للبرميل، مقابل 61.7 دولار أمريكي للبرميل في الشهر السابق. أما أسعار خام التصدير الكويتي، فقد شهدت تراجعاً هامشياً بنسبة 0.8 في المائة لتبلغ في المتوسط 60.7 دولار أمريكي للبرميل في يناير 2026، مقابل 61.2 دولار أمريكي للبرميل في ديسمبر 2025. وفيما يتعلق بالتوقعات، شهدت تقديرات الإجماع لسعر مزيج خام برنت مراجعة وتم رفعها مقارنة بتوقعات الشهر الماضي، حيث تم رفع متوسط التوقعات للربع الأول من العام 2026 والنصف الثاني من العام ذاته، مع ترجيح تداول الأسعار بالقرب من مستوى 62.0 دولار أمريكي للبرميل بدءاً من النصف الثاني من العام الجاري. وجاء رفع التوقعات انعكاساً لارتفاع الأسعار خلال شهر يناير 2026. كما قامت إدارة معلومات الطاقة الأميركية برفع توقعاتها لمتوسط سعر مزيج خام برنت للعام 2026، في حين خفضت توقعاتها للعام 2027. وتتوقع الوكالة أن يبلغ متوسط سعر مزيج خام برنت 57.69 دولار أمريكي للبرميل هذا العام، مقابل 55.87 دولار أمريكي للبرميل في تقريرها السابق لتوقعات الطاقة قصيرة الأجل، فيما ترجح أن يبلغ متوسط الأسعار العام المقبل 53.0 دولار أمريكي للبرميل مقابل توقع سابق عند 54.02 دولار أمريكي للبرميل.

الطلب العالمي على النفط

أبقت الأوبك في تقريرها الشهري الأخير على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط للعام 2026 دون تغيير عند 1.38 مليون برميل يومياً، مع ترجيح أن يبلغ إجمالي الطلب 106.52 مليون برميل يومياً خلال العام. إلا أنه تم إدخال تعديلات محدودة على مستوى المناطق المختلفة، حيث تم خفض توقعات نمو الطلب بالنسبة للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو ما قابله بالكامل تعديل برفع التوقعات للدول غير الأعضاء في المنظمة. وشهدت المناطق الثلاث التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي الأمريكتان وأوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، خفض توقعاتها لنمو الطلب بمقدار 10 آلاف برميل يومياً وفقاً لأحدث تقارير الأوبك. وفي المقابل، تم رفع التوقعات لكل من الصين وأميركا اللاتينية. كما أبقت الأوبك على توقعاتها للعام 2027 دون تغيير بنمو قدره 1.34 مليون برميل يومياً، مع توقع أن يصل إجمالي الطلب إلى 107.86 مليون برميل يومياً خلال العام.

الطلب العالمي على النفط - 2027/2026 - (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

في المقابل، أظهرت توقعات وكالة الطاقة الدولية خفض تقديرات نمو الطلب للعام 2026. إذ تتوقع الوكالة حالياً أن يبلغ نمو الطلب على النفط 0.85 مليون برميل يومياً في العام 2026، مقارنة بتوقعاتها السابقة البالغة 0.93 مليون برميل يومياً للعام. ويعكس هذا الخفض حالة عدم اليقين الاقتصادي، إلى جانب الارتفاع الأخير للأسعار، والذي من شأنه أن يؤثر على مستويات الطلب. وترجح الوكالة أن يأتي نمو الطلب مدفوعاً بالكامل من الاقتصادات غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعلى وجه الخصوص الصين، التي يتوقع أن تنصدر نمو الطلب خلال العام. وعلى صعيد المنتجات، تتوقع الوكالة أن تسهم منتجات البتروكيماويات بأكثر من نصف الزيادة المتوقعة في العام 2026، في حين يتوقع أن تتراجع حصة وقود النقل بشكل ملحوظ.

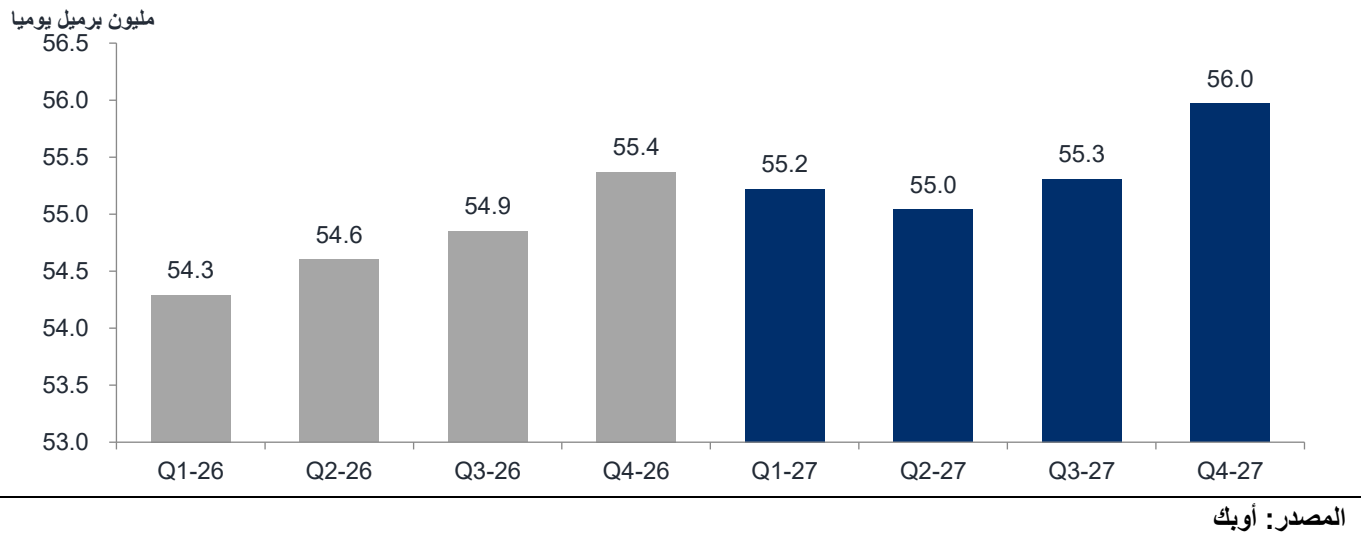
إمدادات النفط الخام

شهدت إمدادات النفط العالمية تراجعاً حاداً مرة أخرى في يناير 2026، مواصلة الاتجاه الهبوطي الذي ساد خلال الأشهر القليلة الماضية. وكشفت بيانات وكالة الطاقة الدولية عن انخفاض الإمدادات العالمية من النفط بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً في يناير 2026 لتبلغ في المتوسط 106.6 مليون برميل يومياً، على خلفية تراجع الإنتاج من كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالأوبك وحلفائها. وجاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع إنتاج عمليات أميركا الشمالية، حيث أدت الظروف الجوية القاسية خلال فصل الشتاء إلى

تعطل الإمدادات من المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، استمرت الاضطرابات التي شهدتها إنتاج النفط في كازاخستان خلال الشهر، إلى جانب انخفاض إنتاج روسيا وفنزويلا نتيجة للتطورات الجيوسياسية، الأمر الذي ساهم في خفض إجمالي الإنتاج دول الأوبك وحلفائها.

كما كشف التقرير الشهري الصادر عن الأوبك عن عدم وجود تغيير في توقعات إمدادات السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك مقارنة بتقديرات الشهر السابق. ووفقاً للأوبك، يتوقع أن ينمو المعروض من المنتجين غير المشاركين في ميثاق التعاون المشترك بنحو 0.63 مليون برميل يومياً في العام 2026، ليصل متوسط الإنتاج إلى 54.78 مليون برميل يومياً خلال العام. أما بالنسبة للعام 2027، أبتت الأوبك مرة أخرى على توقعاتها دون تغيير مقارنة بالشهر الماضي، متوقعة أن يرتفع إنتاج الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بمقدار 0.61 مليون برميل يومياً خلال العام ليبلغ في المتوسط 55.39 مليون برميل يومياً.

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك – 2026 / 2027 (مليون برميل يومياً)

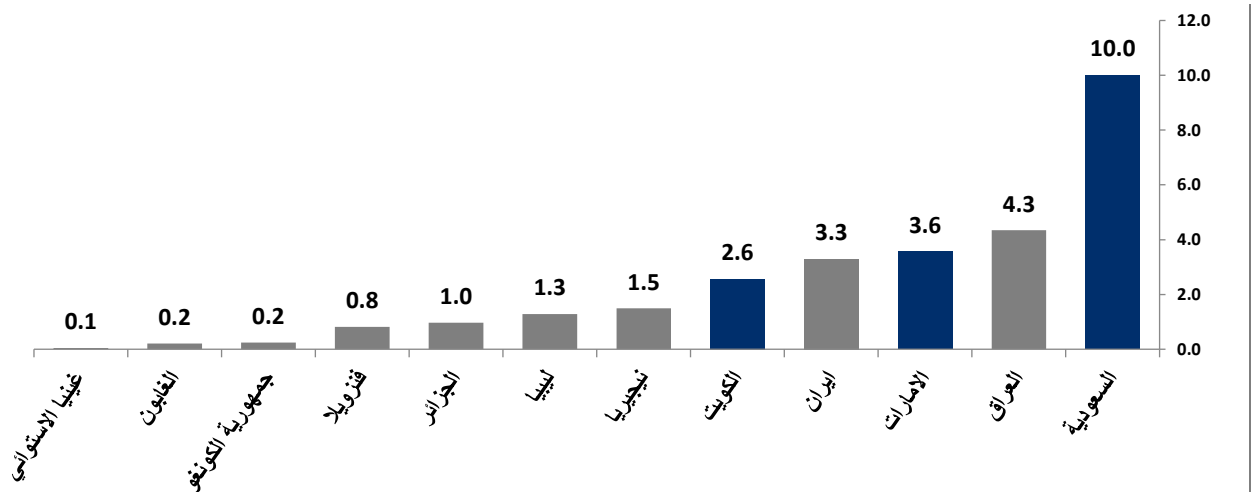


في المقابل، قامت وكالة الطاقة الدولية، في تقريرها الشهري، بخفض توقعاتها لإمدادات النفط العالمية هامشياً للعام 2026. وتتوقع الوكالة أن يرتفع إنتاج النفط العالمي بمقدار 2.4 مليون برميل يومياً في العام 2026 ليبلغ في المتوسط 108.6 مليون برميل يومياً خلال العام. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يتوزع هذا الارتفاع بصورة شبه متساوية بين المنتجين الأعضاء وغير الأعضاء بالأوبك وحلفائها.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

شهد إنتاج الأوبك من النفط الخام تراجعاً حاداً في يناير 2026، مدفوعاً بانخفاض واسع النطاق في مستويات الإنتاج لدى معظم الدول الأعضاء في المجموعة. وأظهرت بيانات وكالة بلومبرج انخفاض الإنتاج بمقدار 230 ألف برميل يومياً خلال الشهر، والذي يعد أكبر تراجع يتم تسجيله في 16 شهراً، ليصل متوسط الإنتاج إلى 28.83 مليون برميل يومياً، وهو أدنى مستوى في خمسة أشهر. وعلى مستوى كل دولة على حدة، سجلت كل من إيران والكويت زيادة طفيفة في الإنتاج خلال الشهر، في حين أفاد معظم المنتجين الآخرين بانخفاضات. واستقر إنتاج السعودية عند مستوى 10 مليون برميل يومياً خلال الشهر دون تغيير. في المقابل، أظهرت بيانات مصادر الأوبك الثانوية تراجعاً شهرياً أقل حدة بلغ 135 ألف برميل يومياً، ليصل متوسط الإنتاج إلى 28.45 مليون برميل يومياً خلال يناير 2026. ووفقاً للأوبك، جاء الانخفاض بصفة رئيسية نتيجة تراجع إنتاج فنزويلا وإيران ونيجيريا، بينما كانت العراق الدولة الوحيدة التي سجلت نمواً ملحوظاً في الإنتاج، بزيادة قدرها 38 ألف برميل يومياً ليبلغ متوسط إنتاجها 4.2 مليون برميل يومياً.

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر يناير 2026 - (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

أما إنتاج المجموعة الأوسع نطاقاً من الدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك، فقد شهد تراجعاً أكثر حدة بلغ 439 ألف برميل يومياً، وفقاً لبيانات مصادر الأوبك الثانوية، ليصل متوسط إنتاج الأوبك وحلفائها إلى 42.45 مليون برميل يومياً في يناير 2026. وجاء هذا الانخفاض مدفوعاً بصفة رئيسية بتراجع حاد في إنتاج كازاخستان، التي سجلت انخفاضاً شهرياً قدره 249 ألف برميل يومياً. كما تراجع إنتاج روسيا خلال الشهر نتيجة الهجمات التي تعرضت لها البنية التحتية النفطية وتوسع نطاق العقوبات، إذ انخفض متوسط الإنتاج الروسي بمقدار 58 ألف برميل يومياً في يناير 2026 ليصل إلى 9.2 مليون برميل يومياً.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مستلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأيّ عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرصيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيّا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأيّ إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيّا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست